إشكالية ترجمة المصطلح الأجنبي (Collocation) في المعاجم اللسانية

The Problematic of Translationing the foreign term "Collocation" in linguistic Dictionaries

أ. عبد اللطيف الغزواني

جامعة القاضي عياض، مراكش (المغرب)

abdellatifssi01@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/08/05 **تاريخ القبول: 2020/08/31**

ملخص:

تروم هذه الدراسة معالجة إشكالية ترجمة المصطلح الأجنبي في المعاجم اللسانية من خلال التمثيل بالمصطلح اللساني (Collocation)، ومحاولة تفسير تعدد مقابلاته العربية في هذه المعاجم، ثم اقتراح مجموعة من الحلول لرأب الصدع الترجمي الذي يخلفه هذا التعدد وذلك بالارتكاز على محاور ثلاثة، هي:

1. منطلقات ومسوغات البحث.
2. عرض المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي (Collocation)، ومحاولة تفسير تباينها ومدى إيفائها بالمفهوم المراد منها.
3. اقتراح حلول لمعالجة إشكالية التعدد المصطلحي

الكلمات المفتاحية: التلازم اللفظي، الترجمة، اللسانيات، المعاجم المختصة.

***Abstract*:**

The purpose of this research is to study the problem of translating the foreign term "Collocation" in a set of linguistic dictionaries, by analyzing its equivalents,in order to show their multiplicity,to identify which equivalent has preserved the concept as well as the original English term, and to give some solutions and suggestions to avoid multiple translations.

To achieve this objective, the article is divided into three main sections. The first section gives the definition of the term "Collocation" and the reasons of this research.The second section present the equivalents of this term in a set of linguistic dictionaries, and mentions why translators had chosen those equivalents. The third section offers suggestions that can improve translation of the foreign linguistic terms into Arabic.

Keywords: Collocation, Translation, linguistics, Dictionary

توطئة:

يندرج هذا البحث ضمن إشكالية طالما تكرر الحديث عنها في الفكر اللغوي المعاصر، وهي إشكالية ترجمة المصطلح اللساني الأجنبي، ومدى التوفق في الاحتفاظ بمفهومه الذي وُضع لأجله، إذ الملاحظ أنّ العديد من المصطلحات الوافدة إلى مجال اللسانيات العربية لا تزال مثار إشكال لدى الباحثين، بفعل جملة أمور أهمها: عدم وضوح المفهوم المنُوط بالمصطلح الأجنبي لدى المترجِم، وتعدد مقابلاته العربية، وتقاطع بعضها مع مصطلحات أخرى تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة، الأمر الذي يفسر غموض الرؤية لدى أولئك الباحثين، ويجعل الدراسات المتعلقة بهذه المصطلحات في اللغة العربية غير ملتئمة.

ومن بين المصطلحات التي تعكس مثل هذه الصعوبات: مصطلح (Collocation) الذي قدمه اللغوي الإنجليزي جون روبرث فيرث[1] J.R.Firth منتصف القرن العشرين في إطار نظريته السياقية؛ فما إن انتقل هذا المصطلح إلى مجال الدراسات اللسانية العربية، حتى جُوبِه بمقابِلات مصطلحية متعددة، دون أن تستقر أنظار الدارسين على واحد منها، إلى أن عقدت الجمعيّة المغربيّة للدراسات المعجميّة عام 2005م بالرباط ندوة علمية حول هذه الظاهرة اللغوية، واختارت مصطلح "التلازم اللفظي" للتعبير عنها، ثم تبنّى بعد ذلك جلُّ الدراسين هذا المقابل العربي، وقرَّ استعماله في أبحاثهم العلمية.

فما المقصود إذن بمصطلح (Collocation)؟ وما هي أهم مقابلاته العربية؟ وما دلالاتها؟ وما أسباب عدم اتفاق اللسانيين العرب على صياغة مصطلح وحيد يفي بمفهومه

كما أريدَ له في لغته المنشأ؟ ثم كيف يمكن أن نعالج إشكالية التعدد المصطلحي الناتجة عن تباين الترجمة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: منطلقات ومسوغات البحث.

المحور الثاني: عرض المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي (collocation)، ومحاولة تفسير تباينها، ومدى تعبيرها عن المفهوم المراد منها.

المحور الثالث: اقتراح حلول لمعالجة إشكالية التعدد المصطلحي.

أولا: منطلقات ومسوغات البحث

تشكل المصطلحات في الدرس اللساني، كما هو الشأن في سائر الحقول المعرفية، أداة رئيسية للتعبير عن المفاهيم ولبلوغ المعرفة. فمعرفة المصطلح، كما يقول القلقشنديُّ (ت821هـ): «هي اللازم المحتَّمُ، والمُهِمُّ المقدَّمُ، لعموم الحاجة إليه، واقتصار القاصر عليه»[2]. وقد دفعت الحاجة إلى المصطلحات الباحثينَ إلى تأليف مجموعة من المعاجم اللسانية الاصطلاحية التي أثَّثت الدرس اللساني في جلّ الأقطار العربية، إمّا ثنائية أو ثلاثية اللغة، بيد أنّ هذه المعاجم لم تتفق في موادها المصطلحية، فتباينت ترجمتها للعديد من المصطلحات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى اقتصرت على ذكر مقابلاتها العربية دون تعريفها أو تحديدٍ لمفهومها، وهي إحدى الهفوات التي تعتري هذه المعاجم.

ومن بين أهم المصطلحات اللسانية التي استأثرت باهتمام الدارسين في العقود الأخيرة مصطلح (Collocation) الذي قدمه اللغوي الإنجليزي فيرث في إطار نظريته السياقية (Contextual Theory)، ومؤدى هذه النظرية أنّ وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل الاجتماعي، ومن ثَمّ فالبحث في المعنى يقتضي فهم العلاقات السياقية، والنظر إلى علاقة اللفظ بغيره من الألفاظ التي تأتي مصاحبة له في السياق الاستعمالي، أي أنّ دلالة الكلمة تكون تابعة لاستعمالاتها التي ينجزها المتكلم عند التكلم بها في مناسبة معينة، وأنّ محتوى القول يشكِّلُه السياق الذي يقال فيه، ولذلك يمكن أن يتغير محتوى أقوال نفس الجملة

نتيجة اختلاف سياقات هذه الأقوال، وهو ما اصطلح عليه فيرث بسياق الحال (Context of situation)[3].

ويقصد فيرث بمصطلح (Collocation)، الارتباط الاعتيادي والمتكرر لبعض الوحدات المعجمية المترابطة دلاليا في اللغة:

«The habitual and recurrent juxtaposition of semantically related words»[4].

ويُستفاد من هذا التعريف، على وجازته، الخصائصَ المميزة لهذا الضرب من التراكيب المعجمية في اللغة، وهي: ثبات بنيتها التركيبية، وكثرة تداولها في الاستعمال اللغويّ على نحو مطّرد، وشفافيتها الدلالية؛ إذ يكفي معرفة معاني العناصر المكوّنة لها في حالتها الإفرادية من أجل استخلاص معناها التركيبي. وهي بذلك تنماز، من جهة، عن التراكيب الحرّة؛ حيث يمكن للكلمة أن ترتبط بعدد كبير من الكلمات في اللغة، ومن جهة أخرى، عن التعابير الاصطلاحية أو المسكوكات؛ والتي يؤدي ارتباط كلمتين أو أكثر فيها إلى تشكيل وحدة دلالية لا يمكن تبيّن معناها انطلاقا من معاني الكلمات التي تؤلفها. يقول الحسن شاهر: «إنّ المفردة (أي الكلمة) تعرف بما يصاحبها أو يلازمها من مفردات، فكلمة "ليلة" ترد عادة مصاحبة لكلمة "مظلمة/ظلماء" كما في (ليلة مظلمة/ظلماء)، ويمثل هذا التلازم دلالة ذات معنى، بحيث أنّ جزءا مما تعنيه كلمة "ليلة" ينبثق من مصاحبتها لكلمة "مظلمة/ظلماء"، وكذلك فإنّ جزءا من معنى كلمة "مظلمة/ظلماء" يأتي من مصاحبتها لكلمة ليلة»[5].

وتتميز الظاهرة اللغوية التي يعبِّر عنها هذا المصطلح الأجنبي بالكونية، فلا تكاد تخلو منها لغة من اللغات، حيث يتفق متكلمو كلّ لغة على استعمالات مخصوصة لبعض التراكيب، يعسر معها استبدال لفظ بآخر يدل على نفس المعنى؛ فيقال مثلا في العربية: (شعر أشقر) و(فتاة شقراء) ولا يقال (بابٌ أشقر) أو (هِرٌّ أشقر). وتتلازم الكلمة الفرنسية (blême) (مكفهر) مع (وجه) و(ضوء)، لكن ليس مع أشياء. وفي الإنجليزية نقول فتاة

جذابة (Pretty girl) ولا نقول ولد جذاب، وإنما نقول وسيم (Handsome). وفي اللغة الألمانية تتلازم كلمة (keúsch) التي تعني طاهر أو نقي، مع الأشخاص، وليس مع الأشياء والأطعمة، وهكذا بالنسبة إلى سائر اللغات.

وبعد الظهور الأولي لهذا المصطلح في الدراسات اللسانية الغربية، تتالت التعريفات التي حاولت ضبط مفهومه، والتي أتى بها بعض تلامذة فيرث الذين تبنوا نظريته السياقية، ونال المصطلح درجة عالية من القبول في الأوساط اللسانية الغربية[6]. غير أنّ توافده على الدراسات اللسانية العربية لم ينل نفس الدرجة من المقبولية على مستوى الوضع المصطلحي حيث تُرجم فيها بمقابلات عربية مختلفة، بلغ تَعدادها زهاء عشرين مقابلا عربيا، حسبما أشار إلى ذلك "د. لواء عبد الحسن عطية"، في كتابه الموسوم بـ"المصاحبة اللغوية بين الموروث اللغوي والمنجز اللساني، المفهوم والأنماط والوظائف"[7] فنتج عن هذا التعدد المصطلحي ضبابية في المفهوم، والتي انعكست سلبا على الدراسات التي تناولت الظاهرة في المدونات والمتون العربية، مما شكل عنَتًا للباحثين الذي يبتغون تتبع موارد المصطلح فيها. كما أخلّ بشرط الاتفاق بين أهل الاختصاص، والذي يمثل الأساس الذي يُقبَل بموجبه أي مصطلح[8].

وليس القصد من هذا البحث تتبع جميع هذه المقابلات العربية، أو المفاضلة بينها وإنما نرمي إلى فحص أكثرها تداولا في المعاجم المختصة والدراسات اللسانية العربية، والتي أوكل إليها حمل مفهوم المصطلح الأصليّ، ثم الإنباه على دلالاتها، ومدى تمثلها للمفهوم لنرى كيف أنّ عدم اعتماد مقابل وحيد أضفى على هذه المقابلات بعض الالتباس، ولنصل إلى مصطلح التلازم اللفظيّ الذي نال جاذبية في التداول، وبات جلّ الدارسين يعتمدونه فيما ينجزونه من أبحاث وندوات.

وفي سياق هذا المسعى، سنقتصر في الحيز المخصص لهذا المقال بالإشارة إلى أبرز هذه المقابلات وأكثرها استعمالا في الدرس اللساني العربي الحديث، من خلال تتبعها في أبرز المعاجم العربية المختصة في المصطلحات اللسانية، قبل أن نقترح مجموعة من الحلول التي نراها ملاذا آمنا يجنبنا هذه الفوضى المصطلحية.

ثانيا: المقابلات العربية لمصطلح (Collocation)

تعددت المعاجم المختصة في الحقل اللساني، وتنوعت مناهج صياغتها للمصطلحات فهي إمّا معاجم ثنائية (فرنسي/عربي أو إنجليزي/عربي)، أو ثلاثية اللغة (فرنسي/ إنجليزي/ عربي). وبالرجوع إلى مقابلات مصطلح (Collocation) في أهم هذه المعاجم اللسانية تحصَّل لدينا الجدول الآتي[9]:

المقابل العربي	المعجم أو المعاجم التي تضمنته
التتابع	- معجم المصطلحات اللغويّة (إنجليزي – عربي) لرمزي منير بعلبكي (1990) - معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي–إنجليزي–عربي) لمبارك مبارك (1995)
المصاحبة اللفظية	- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (إنجليزي – عربي) م. باحثين (1983) - المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي – فرنسي – عربي) لمجموعة من الباحثين عن مكتب تنسيق التعريب (2002) - معجم الحافظ للمتصاحبات العربية (عربي – إنجليزي) للطاهر بن عبد السلام (2004)
التضامّ	- قاموس اللسانيات (عربي فرنسي – فرنسي عربي) مع مقدمة في علم المصطلح لعبد السلام المسدّي (1984) - معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي – عربي) لرمزي منير بعلبكي (1990) - معجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي – فرنسي – عربي) لعبد القادر الفاسي (2009).
التلازم اللفظي	- معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي – عربي) لرمزي منير بعلبكي (1990) - قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية لحسن غزالة (2007)
الارتصاف	- معجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي – فرنسي – عربي) لعبد القادر الفاسي (2009)

وبالإضافة إلى هذه المقابلات العربية، نجد في البحوث والدراسات اللغوية التي اعتنت بالظاهرة مصطلحات أخرى، لكنها أقل انتشارا، من قبيل: التتابع، والرّصف، والاقتران وتوافق الوقوع، والتعابير السياقية، وغيرها، الأمر الذي يعكس حجم الغموض، والتشويش المصطلحي الذي قد يصادفه الباحث المتلقي للمصطلح المترجَم.

ونسجل من خلال هذه القائمة من المقابلات العربية جملة أمور، منها:

(1) الاضطراب الحاصل في تصور المصطلح المناسب في المعاجم اللسانية، مع اختلاف الصياغة الصرفية الموظفة للتعبير عن كل مصطلح: (تفاعل، مفاعلة، افتعال ...). وقد أثبتت دراسة أنجزها الدكتور عبد الرزاق جعنيد[10] حول ثلاثة معاجم لسانية هي: (قاموس اللسانيات) لعبد السلام المسدّي، و(معجم المصطلحات اللسانية) لعبد القادر الفاسي الفهري، و(المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات) الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، أنَّ نسبة المصطلحات المشتركة بين هاته المعاجم لا تتعدى عشرة بالمئة (% 9.39)، في الوقت الذي يتفرد فيه كلّ واحد منها عن الآخر، ويختلف عنه بقائمة من المصطلحات تربو أحيانا عن 400 مصطلح[11].

(2) اقتصارها على ذكر المقابل العربي للمصطلح الوافد، دون تعريفه أو تحديد مفهومه، وهي إحدى الهفوات التي تعتري المعاجم اللسانية المختصة. وبذلك فإنّ هذه المعاجم، كما قال الأستاذ حلام الجيلالي: «لا تُعدُّ معاجمَ بمعنى الكلمة بقدر ما هي مسارد مفرداتية ثنائية أو متعددة الألسن، خالية من التعاريف»[12].

(3) التباين في منهجية ترجمة مؤلفي هذه المعاجم للمصطلح الوافد، وفي طريقة وضعهم لمقابله العربي، بحيث يلجأ المؤلف (المترجِم) إمّا إلى استعمال مصطلح تراثي يسدُّ مسدَّ المصطلح الأجنبي، نحو مصطلحي التضامّ والنَّظم اللذين ارتبط استعمالهما بالحقل البلاغي، وإما إلى الترجمة بمصطلح جديد يفي بالمفهوم الذي يعرب عنه، كما هو الحال بالنسبة لمصطلحات المصاحبة والتلازم اللفظيّ والاقتران وتوافق الوقوع، مما ولد مشاكل كثيرة انعكست سلبا على سيرورة الأبحاث في الدرس اللساني العربي، وفهمها وتلقيها من لدن الباحثين المهتمين بالظاهرة، ولعل أبرزها التداخل المفهومي بين المصطلحات المنتمية إلى حقول معرفية مختلفة.

(4) على الرغم من اعتماد جميع هذه المعاجم آلية التفكيك في ترجمتها للمصطلح الوافد، فإنها لم تتفق على صياغة مصطلح وحيد يكون ناقلا للمفهوم. ويقصد بهذه الآلية: «تفكيك الوحدات الدلالية المتضمَّنة باللفظ الأجنبي إلى ما يُقابلها في اللغة المنقول إليها، فيُنتِج التفكيك عبارة اصطلاحية تنحو نحو الشرح والتفسير بغاية ائتلاف المفهوم الجديد مع الواقع اللغوي»[13].

(5) تأليف هذه المعاجم المختصة تم بطريقة فردية، وفي أقطار عربية متباعدة، وأزمنة مختلفة باستثناء المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الذي ألَّفه لَفيفٌ من الباحثين عن مكتب تنسيق التعريب. ومن ثمَّ فاختيار المقابل العربي للمصطلح الوافد اختيار فردي قد تتحكم فيه خلفيات للمترجِم. واختلاف الثقافات يؤدي حتما إلى اختلاف في ترجمة المصطلحات.

(6) من بين أهم الشروط التي ينبغي مراعاتها عند بناء كلّ مصطلح مترجَم: أن يكون ذا شفافية دلالية بحيث يشير إلى الظاهرة التي يعبر عنها بدقة ووضوح، ويحقق لفظُه الانتماء التام إلى الحقل المعرفيّ الذي يُستعمل فيه. والملاحظ أن هذا الشرط افتُقِد في بعض المصطلحات التي قُدِّمت كمقابل للمصطلح الوافد، مثل مصطلحات التتابع والرَّصف وتوافق الوقوع، إذ لا تتضمن صيغها أية إشارة إلى الجانب الدلالي المميِّز للظاهرة، وتجعلها حصرا على الجانب التركيبي.

هكذا إذن تعددت المقابلات العربية لمصطلح (Collocation) بتعدد أسماء المترجمين ثم ما فتئت تتناسل بشكل لافت، فتَولّد من بعضها مصطلحات أخرى تتفق معها في مادة المصطلح وتختلف عنها في الصيغة الصرفية؛ فمن رحم "المصاحبة" وُجدت مصطلحات المصاحبة اللغوية، والمصاحبة اللفظية، والمتصاحبات، والتصاحب. واشتق من مصطلح الرصف مصطلح آخر هو الارتصاف. فسِرنا بذلك نجد كل من خطَّ بحثا أو ألَّف كتابا انتقى ما يناسبه من هذه المقابلات العربية، حتى وإن كان مصطلحا غيره مألوفا وشائعا ومتداولا، وكان لهذا التنوع المفرط أثرٌ في إغفال حمولة المصطلح الوافد وشُحناتِه المفهومية.

إزاء هذا الاضطراب الترجمي، نقترح قراءة تحليلية موجزة للمقابلات العربية الآنفة الذكر في ضوء المفهوم الذي وصف به فيرث وتلامذته المصطلح، وذلك قصد إبراز المعاني والأدوار التفسيرية التي تضطلع بها في التعبير عن الظاهرة.

ولعلّ أول هذه المقابلات العربية: مصطلح "التّضام" الذي اقترحه تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، دون أن يصرح بمقابلته للمصطلح الأجنبي، وعرفه بقوله: «هو تَطَلُّبُ إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى»[14]، لكن توظيفه لهذا المقابل لم يكن على درجة من الوضوح والملاءمة تجعله حصرا على مفهوم محدد، وإنما تنازعه مفهومان آخران ينضويان ضمن حقلي النحو والبلاغة، اصطلح تمام حسان على أحدهما "التوارد"، والآخر "التلازم"، فقال مفسِّرا وجهيْ التضامّ: «يمكن فهم التضام على وجهين نلخصهما فيما يأتي: الوجه الأول أن التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة مّا، فتختلف كلّ طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهلم جرا، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح "التوارد" وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية. والوجه الثاني أنّ المقصود بالتضامّ أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضامّ هنا "التلازم" أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا "التنافي"»[15].

وواضح من خلال هذا التعريف الذي قدّمه تمام حسان أنّ مصطلح "التّضام" يفتقد لأهم خصيصة يجب توفرها فيه، وهي أحادية الدلالة التي تنفي عنه الاشتراك والتعميمَ وتُحقق انتماءه إلى حقل مفهومي محدد. وهو أمر يكاد يكون طبيعيا لاعتبارين اثنين: أولهما أنّ كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ظهر في حقبة لم يكن الدرس اللغوي العربي الحديث قد انفتح على اللسانيات الحديثة انفتاحا تاما وتعرف بما يكفي على مفاهيمها ومصطلحاتها، وثانيهما جُنوح تمام حسان في أغلب ما ألَّفَ إلى الاحتفاء بالمصطلح العربي التراثي. ويمثل كتابه الآخَر "مناهج البحث في اللغة" الذي ألفه سنة 1955م نموذجا لهذا

الاحتفاء، حيث آثر فيه مجموعة من المصطلحات اللغوية التراثية، وقام بتوسيع دلالاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر المصطلحات الصوتية[16]. يقول الدكتور مصطفى غلفان ممتدحا هذا الصنيع: «لم يكن العالم العربي وقت صدور كتاب "مناهج البحث في اللغة" يعي طبيعة المفاهيم اللسانية وعيا تاما، فكان لتمام حسان الفضل في نشر جزء كبير من هذه المفاهيم الجديدة وليس المصطلحات فقط (...) وكان بإمكان تمام حسان السير بالمصطلح اللساني العربي الحديث نحو مسار أعمق ومستقل كليا عن المصطلح التراثي العربي، لكنه ظل عن طواعية محافظا على علاقاته المتينة بالتراث لا مُكرها في مهمة صوغ مصطلحات جديدة»[17].

ومن المؤكد أيضا أنّ تمام حسان اطّلع على مصطلح فيرث قبل أن ينتقي له مصطلح التضامّ، بدليل أنه خصص الفصل السادس من كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" للحديث عن الظواهر السياقية، فضلا عن ترجمته لمجموعة من المصطلحات الفيرثية (نسبة إلى فيرث) في كتاب "مناهج البحث في اللغة"، مثل مصطلح الورود الذي يقابل المصطلح الغربي (Occurence)، ومصطلح الاستبدال الذي يقابل مصطلح (Commutation) ومصطلح "الماجَريات" أو "سياق الحال" كمقابل للمصطلح الغربي (Context of situation)، قبل أن يعدل عنه باستعمال مصطلح "المقام" بديلا عنه[18]. ومع ذلك فإنّ مصطلح التضامّ لم يحظ بالاطراد والشيوع في الأبحاث اللسانية، فعُدِل عنه إلى مصطلحات أخرى.

وإلى جانب مصطلح التضامّ، وظف بعض اللسانيين مصطلحا تراثيا آخر هو "النّظم" مقابلا للمصطلح الوافد، ومنهم الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه "علم الدلالة"[19] والدكتور جاسم محمد عبد العبود في كتابه "مصطلحات الدلالة العربية: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث"[20]. ويثير هذا المصطلح إشكاليات عدة منها عدم الدقة وتعدد المعاني التي يدل عليها، إذ يُقصد به عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) مكانة الكلمة المفردة في التأليف، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، بما يضمن لها الفصاحة، ويرقى بالتركيب

الذي ترد فيه إلى حيث «تنقطع الأطماع، وتَحْسَر الظنون، وتسقط القوى، وتستوي الأقدام في العجز»[21]. أما دلالته في الحقل اللساني، كما أريد به كترجمة للمصطلح الأجنبي الذي نحن بصدده، فهي تكرر ارتباط كلمات مخصوصة من غير أن يُشترط في ارتباطها مزيّة البلاغة، أو بلوغ درجة من النُّبل في النظم والتأليف. أضف إلى ذلك أنّ المفهوم البلاغي لمصطلح النظم يولي أهمية إلى السياق اللغوي في الكشف عن مدلولات الألفاظ، في حين قد يرتبط مفهومه اللساني بسياقات أخرى غير لغوية تكون هي المسؤولة عن الترابط بين الألفاظ في اللغة. ولهذا أورد أحمد مختار عمر رحمه الله تعريفا على لسان ستيفن أولمان (Stephen Ulman)، يقرن فيه مصطلح النظم بنظيره الأجنبيّ تفاديا للَّبْس، قائلا: «هناك تطور هام للمفهوم العملي للمعنى تمثل في دراسة طرق الرصف أو النظم Collocations وهو ما ركز عليه فيرث وأتباعه»[22]، ثم عرفه بقوله: «الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة، استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى»[23].

ولا ينفي هذا التباين الملاحظ بين المفهومين وجود نقاط تقاطع بينهما، منها أن ارتباط الألفاظ في التأليف ناتج عن ارتباط معانيها في النفس، وأنّ تصوراتها الذهنية هي المتحكمة في مجيئها على نحو متلازم ومتكرر. يقول الجرجاني: «ليس المقصود بنظم الألفاظ مجرّد تتابعها في النطق كما هي الحال في نظم الحروف، إذن لاستوى الناس كلّهم في العلم بحسن النظم ورداءته؛ لأنّهم جميعاً يُحسّون بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً. ولكنّ المقصود به تناسق دلالاتها وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل. وإذن فإنّ الاعتبار في النظم هو للمعاني وليس للألفاظ؛ بل إنّ الألفاظ في ذلك تَبَعٌ للمعاني، فهي تترتّب تلقائياً بحسَب الترتيب الذي تنشأ عليه المعاني في النفس»[24].

وهكذا، فإنّ مصطلح النظم يبدو غير مؤهل للتعبير عن مفهوم المصطلح الأجنبيّ الوافد (Collocation) لِمَا يتضمنه من إيحاءات دلالية ترتبط بمفهومه في الحقل البلاغي وبالنظر إلى إمكانياته الاشتقاقية المحدودة، والتي تحول دون توليد ضمائم من نفس الجذر

تعبر عن الظاهرة. وضمن نفس المقاربة، يمكن استبعاد مقابلات أخرى من قبيل الرصف والارتصاف، والتتابع، وتوافق الوقوع، لما يكتنفها من تعميمٍ للدلالة، وافتقارها إلى الدقة والفعالية والملاءمة، وهي قيود واجبةُ الوجود في أيّ مصطلح.

ومن المقابلات التي حظيت بالقبول في المعاجم المختصة، واتسع استعمالها على نطاق واسع في الأبحاث اللسانية: مصطلح "المصاحبة". ونلمس حضور هذا المقابل أيضا على مستوى عناوين بعض الكتب والبحوث التي اعتنت بالظاهرة؛ حيث ألف الدكتور محمد حسن عبد العزيز كتابا سماه "المصاحبة في التعبير اللغوي"[25]، ووسم الدكتور لواء عطية كتابه بـ"المصاحبة اللغوية بين الموروث اللغوي والمنجز اللساني، المفهوم والأنماط والوظائف" كما وُظِّف المصطلح في كثير من الأبحاث والدراسات ورسائل الدكتوراه. غير أنّ تنوع صيغه الصرفية، وحضوره بأنماط تأليفية متنوعة، نجم عنه نوع من التشويش الاصطلاحي، وأضفى على مفهومه بعض الالتباس، فصرنا نجد الحديث عن المصاحبة، والمصاحبة اللفظيّة والمصاحبة اللغوية، والتصاحب، والمتصاحبات، الأمر الذي يخرق مبدأ الاختزال في المصطلح، ويسم مفهومه بنوع من التشتت، وإغفال بعض سمات المصطلح الأصليّ.

وكان لأشغال الندوة الدولية التي نظمتها الجمعية المغربية للدراسات المعجمية بالرباط[26] سنة 2005 م الفضل في شيوع مصطلح التلازم اللفظيّ، وتطوره بصورة أضحى معها ميسما للمصطلح الأجنبيّ (Collocation) الوافد إلى الدراسات العربية، خصوصا بعد أن اتخذت الجمعية توصيةً باستخدامه بدلا من المصطلحات الأخرى، وطفِق الباحثون يلتزمونه في معظم ما ينشرونه من أبحاث أو يقيمونه من ندوات.

ويرجع الفضل في سك مصطلح التلازم اللفظيّ إلى الدكتور رمزي منير بعلبكي، الذي أورده أوَّلَ مرة في معجمه "قاموس المصطلحات اللغوية" كمقابل للمصطلح الإنجليزيّ، ثم أخذه عنه بعد ذلك حسن غزالة في معجمه الموسوم بـ "قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية"، معرِّفا إيّاه بقوله: «هو كلمتين أو مجموعة من الكلمات التي يرد بعضها مع بعض بشكل دائم وثابت في مختلف السياقات»[27]، وقال عن اختياره للمصطلح: «ولو كان لنا

من خيارٍ بديلٍ لمصطلح (المتلازمات اللفظية) لاخترنا مصطلح (المتواردات) الذي كان للعلامة الشيخ إبراهيم اليازجي اللبناني قصب السبق في استخدامه في عنوان كتابه النفيس: نجعة الرائد وشِرعة الوارد في المترادِف والمتوارِد»[28].

ويستجيب مصطلح التلازم اللفظي على نحوٍ مُرْضٍ لمجموعة من القيود المصطلحية أولها قيد الدقة؛ إذ يعبر عن حصول الارتباط المتكرر بين الألفاظ، وثانيها قيد الخاصية الاشتقاقية؛ حيث يرتبط بمجموعة من الضمائم التي تعبر عن الظاهرة من قبيل: ملازَمة وتلازم، ومتلازِمة. فضلا عن جاذبيته للتداول. وقد ارتضى الدكتور عبد الغني أبو العزم ضميمةً أخرى اصطلح عليها "المتلازمات الاصطلاحية"، وعرَّفها بقوله: «هي وحدةٌ لغوية اسمية أو فعلية مكوَّنة من كلمتين أو أكثر، ينشأ عن ارتباطها معنًى جديد، يختلف كلِّيًّا عمّا كانت تدل عليها معانيها اللغوية الأصلية منفردةً، حيث تنتقل بذلك إلى دلالات اجتماعية وسياسية ونفسيّة واصطلاحية»[29]، ثم حذا حذوه الدكتور إبراهيم بن مراد آخِذًا بأقصى درجات التلازم بين الألفاظ، وعرَّف التلازم اللفظيَّ بأنه «تجمعات تركيبية جاهزة قد تواتر استعمالها منذ أجيال حتى تجمّدت أو تكلسّت أو تلازمت عناصرها فصارت بتلازمها وحدة معجمية ذات وظيفة إحالية، وليس هي وظيفة تعيينية»[30]، فجعلا بذلك مصطلح (المتلازمات الاصطلاحية) لينوبَ مَنابَ مصطلح "المسكوكات" (Idioms) وليس ذلك بسديدٍ، لأنّ الثاني رسَا استعماله بمحض اتفاق معظم الباحثين، وابتداعُ مصطلح آخر يدل على المفهوم ذاته مُفضٍ إلى تعددٍ مذمومٍ للمصطلحات، بينما الواجب علينا توحيدها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا[31].

وليس يُفهم من لفظ "التلازم" امتناع وجود لفظ ما بدون وجود لفظ آخر، وبلوغهما حدّ التكلُّس في الارتباط، بل يعني أنّ اللفظ لطول مصاحبته لفظا أو ألفاظا أخرى، يُصبح معروفا بتلك الألفاظ، وينتج عن تكرر استعمالهما معا حصول نوع من الأُلفة بينهما بحيث يمكن أن نتنبأ مسبقًا باللفظ الذي يجب أن يأتي به المتكلم بكيفية فورية ومتزامنة مع نطقه للفظ الأوّل. على أنّ عدم القول بالإلزام لا يعني اعتباطية الاقتران بين الألفاظ، أو

التركيب الآلي بينها، بل هو تركيب خاضعٌ لعلاقات دلالية كامنة بين اللفظين المتلازمين. يقول الدكتور حسن غزالة: «لا يفهم من غياب صبغة الإلزام في مصطلح المتلازمات اللفظية أنها عبارات مفتوحةٌ، ومطّاطةٌ، وخاضعة لمزاج مستخدمي اللغة ومتحدِّثيها. بل هناك عُرفٌ سائد في استخدامها يجعل من معظمها عبارات شبه ثابتة يستخدمها أهل اللغة بديهيا ولا يستشعرون وجودها إلا إذا أُسيءَ استخدامها، أو لأسباب الدراسة والتحليل في الترجمة»[32].

ثالثا: حلول ومقترحات لمعالجة إشكالية التعدد المصطلحي

رأينا أنّ المصطلح الإنجليزي (Collocation) تُرجم في المعاجم اللسانية العربية بمصطلحات عدة، اختلفت في صيغة اللفظ، واتفقت في ماهية المفهوم. ولعلّ من أهم أسباب هذا التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد: أحادية الصناعة المعجمية، وصوْغ المصطلحات فيها بطريقة فردية، وما يستتبع ذلك من غياب العمل المعجمي المؤسساتي وانعدام التنسيق بين مختلف الجهود المبذولة. الأمر الذي يستدعي التفكير في آليات أكثر دقة وفعالية للتخلص من هذه المعضلة الترجمية التي أرقت ولا زالت تؤرق الباحثين في مجال علم اللسانيات، وخاصة في الجانب المتعلق بالمصطلحات منه، إذ بواسطة المصطلح يتم «تحديد الموضوع العلمي في مجال مخصوص، وبالمصطلح يتم وصف ظواهر الموضوع المحدد في علم من العلوم، وبالمصطلح تُبنى النظريات وتُقام المناهج»[33].

ولا يخضع اختيار المصطلح العربيّ الأنسب لاعتبارات جمالية أو أخلاقية، وإنما يرتبط بمعايير معينة هي التي تحدد بنيته ومفهومه، وتضمن له الاطراد والشيوع، ويُسر التداول. وأول هذه المعايير أن يخضع المقابل العربي للتقييس(Standarization)[34]؛ أي أن يكون بناء المفهوم الذي يعكسه هذا المقابل العربيُّ منطبقا على ما يُقصد من وضعه، من خلال جرد سمات المصطلح الأجنبيّ، واستيعاب حمولته الدلالية في لغته المنشأ، قبل البحث عن البنية التي تعبِّر عنه في اللغة العربية. ويجب على الترجمة أن تراعي احتمال وجود مصطلحات مماثلة في الحقل اللساني، أو في حقول معرفية أخرى لها مفاهيم مختلفة، ولا يتأتى ذلك إلا بالتوفر على فريق متكامل من المصطلحيين اللسانيين يكون مؤهلا علميا ولغويا للتدقيق وتأصيل المصطلحات اللسانية.

وثمّة جملة من الخصائص التي ينبغي استيفاؤها في المقابل العربي الأنسب للمصطلح الأجنبي (Collocation)، قبل اعتماده مقابلا وحيدا في كل المعاجم اللسانية، ولعل أبرز هذه الخصائص: تسميته للمفهوم الذي يعبر عنه، وتوفره على شفافية دلالية تضمن له الاطراد والشيوع، ويسر تداوله في الحقل اللساني، وعدم موافقته لمصطلح مماثل ينتمي إلى حقل معرفي آخر. وهي عناصر مستوفاة في مصطلح التلازم اللفظيّ كما بينت هذه الدراسة.

وفي هذا الصدد، توصي الدراسة باتخاذ جملة من الإجراءات المنهجية نجملها فيما يلي:

(1) حصر جميع المقابلات العربية لمصطلح (Collocation) في المعاجم المختصة والأبحاث اللسانية، ورصد أنماط وطرائق صياغتها، والوقوف على مظاهر تطابقها أو اختلافها مع المصطلح الأصلي.

(2) تبني مصطلح التلازم اللفظيّ مقابلا وحيدا للمصطلح الأجنبيّ في سائر هذه المعاجم. وهو مايستلزم مراجعتها طبقا لما استُجد في ساحة البحث اللساني من مفاهيم ومصطلحات جديدة، حتى تساير التطور الحاصل في المجال.

(3) تعريف مفهوم المصطلح باللغات المعتمدة في المعجم، والتمثيل له بالأمثلة المناسبة.

(4) توحيد استعمال مصطلح التلازم اللفظيّ، وتقوية حضوره في الدرس اللساني وفي الأبحاث العلمية.

خاتمة:

نطمح في ختام هذا البحث إلى مراجعة المعاجم اللسانية وتحيينها وفق ما يستدعيه تطور المصطلحات، وتبيُّن مفاهيمها لدى أهل الفن، إذ يمثل المفهوم الحجر الأساس لوضع أي مصطلح، ولذلك وجب تحديده بكيفية مستمرة، وتمييزه عن المفاهيم المشابهة.

وقد أضحت المعالجة الآلية السبيل الأنجع لتحقيق هذا المسعى، وذلك بأنْ يُعهدَ إلى الجهات المختصة بوضع المصطلحات، بتشكيل أبناك مصطلحية تضم جميع فروع اللسانيات، ويتم فيها تحديد المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، مع ضرورة التنسيق التام بين هذه الجهات، ومراعاتها تحقيق عنصري المواءمة والملاءمة في وضع المصطلحات اللسانية

أي ملاءمة المصطلح للمفهوم الذي وُضع لأجله، ومواءمته لتطور هذا المفهوم داخل الفرع اللساني الذي ينتمي إليه. وبذلك نستطيع توقّي التعدد المصطلحيّ الذي تفضي إليه ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية، وتُمنح شرعية التداول لمقابل وحيد يصير معتمدا داخل الحقل اللساني.

الهوامش والإحالات:

(1)– يعتبر اللغوي الإنجليزي جون روبرت فيرث J.R.Firth (1890 – 1960) أحد رواد الدراسات المعجمية، وإليه تُعزى النظرية السياقية للمعنى "Contextual Theory of Meaning". ومن تلامذته: ماك هاليداي M.A.K.Halliday، وجون سنكلير J.M.Sinclair

(2)– القلقشندي، أحمد أبو العباس، صبح الأعشى في كتابة الإنشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1922. ج7/1.

(3)– ينظر حول النظرية السياقية لفيرث: "الدلالة السياقية عند اللغويين المحدثين" للدكتورة عواطف كنوش المصطفى، دار السياب، لندن، الطبعة الأولى، 2007. ص185 وما بعدها. وكتاب فيرث:

John Firth .Papers in linguistic. Oxford Universty .press New york Toronto 1957.

(4) - Sabrine Bartsch/Stefan Evert : Towards a Firthian Notion of Collocation (OPAL 2/2014) pp 48.

(5)– الحسن، شاهر، علم الدلالة، السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 2001. ص 51.

(6)– ينظر هذه التعاريف في مقال:

Dina Abdel Salam El- Dakhs, Collocational Competence in English Language Teaching, Arab World English Journal, Vol. 6 No 1. March 2015. Pp 69-70.

(7)– عطية، لواء عبد الحسن، المصاحبة المعجمية: المفهوم والأنماط والوظائف بين الموروث العربي والمُنجَز اللساني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018. ص50–51.

(8)– يعرف علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) المصطلح بقوله: «المصطلح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، يُنقل عن موضعه» التعريفات، ص28. ويقول أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ): «الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد» الكليّات، ص128. للمزيد ينظر: الكفَوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998.

(9)– أشرنا بين قوسين إلى سنة صدور الطبعة الأولى من المعجم.

(10)– أستاذ باحث بكلية الآداب، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب.

(11)– عبد الرزاق جعنيد، ترجمة المصطلح اللساني بين الائتلاف والاختلاف، الترجمة والمصطلح اللساني (كتاب جماعي)، تنسيق حسن درير وآخرون، العدد الرابع، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2016. ص71 و77.

(12)– الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، 1999. ص86.

(13)– اليعبودي، خالد، مسارات الترجمة المتخصصة والمصطلحية بين الاتصال والانفصال، الترجمة والمصطلح اللساني، المرجع السابق، ص93. وذكر الكاتب مسالك أخرى للترجمة منها: التدخيل: ويتم في حالة عدم تلاؤم المفهوم الوافد مع وحدات رصيد اللغة المستقبِلة. والتعريب: ويكون بإخضاع المفهوم الوافد لسنن الصوتية والصرفية للغة المستقبلة.

(14)– حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1994. ص 94.

(15)– نفسه. ص216.

(16)– من ذلك أن تمام حسان يستخدم مصطلح (حرف) مقابلا لمصطلح Phoneme، ومصطلح صوت مقابلا لمصطلح Allophone، ومصطلح الماجريات مقابلا لمصطلح Context of situation. ينظر في هذا الصدد: المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان، عبد الرحمان بن حسن العارف، مجلة دراسات مصطلحية، العدد السادس، فاس، 2006. ص177– 216.

(17)– مصطفى غلفان وفهد بن مسعد محمد اللهيبي، طلائع المفاهيم والمصطلحات اللسانية عند تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة، الترجمة والمصطلح اللساني (كتاب جماعي)، م س. ص181.

(18)– حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1990. ص65 و159 و182.

(19)– عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، د.ت، ص 74.

(20)– عبد العبود، جاسم محمد، مصطلحات الدلالة العربية (دراسة في ضوء علم اللغة الحديث)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007. ص 154.

(21)– الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت ص34–35.

(22)- Stephen Ulman, Meaning and style, Blackwell publishers, First edition, 1973. p 9.

(23)– عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، المرجع السابق، ص74.

(24)– دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص53–54.

(25)– عبد العزيز، محمد حسن، المصاحبة في التعبير اللغوي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1990.

(26)– نُشرت أعمال هذه الندوة سنة 2005 في العدد الخامس من مجلة الدراسات المعجمية التي كانت تصدرها حينئذ الجمعية المغربية للدراسات المعجمية بالرباط.

(27)– غزالة، حسن، ترجمة المتلازمات اللفظية، مجلة الترجمان، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، طنجة المغرب، المجلد 2، العدد 1، 1993. ص7.

(28)– غزالة، حسن، قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية، ص6.

(29)– أبو العزم، عبد الغني، مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد 5، 2006. ص 34.

(30)– ابن مراد، إبراهيم، الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضامّ والتلازم، مجلة الدراسات المعجمية، العدد السابق. ص29–30.

(31)– عقدت عدة ندوات لتوحيد المصطلح، أهمها ندوتان نظمهما مكتب تنسيق التعريب؛ نُظمت الأولى في الرباط سنة 1981م في موضوع "توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي". والثانية في عمان سنة 1993م، وموضوعها: "تطوير منهجية وضع المصطلح العلمي العربي". ويبدو أنّ أعمال هذه الندوات لم تستثمر استثمارا جيدا في بعض الفروع اللسانية الناشئة، لاسيما منها اللسانيات النصية، واللسانيات التطبيقية.

(32)– أبو العزم، عبد الغني، مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية العدد السابق. ص 34.

(33)– البوشيخي، عز الدين، دور المصطلحات والمفاهيم في بناء العلوم الإسلامية، ضمن ندوة "الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، نظمها معهد الدراسات المصطلحية وشعبة الدراسات الإسلامية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، أيام 23–24–25 نونبر 1993، بفاس. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1996، العدد الأول، ص64.

(34)– تتم عملية التقييس في مرحلتين: مرحلة أولى يحدد فيها مفهوم المصطلح في لغته المنشأ، ويوضع له تعريف دقيق في الحقل المعرفي الذي انتقل إليه، يميَّزُ به عن بقية المفاهيم المقاربة له. ومرحلة ثانية تحدد فيها طريقة وضع المصطلح، واقتراح مقابلٍ مناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار مميزات اللغة المستقبلة ومراعاة منظومتها الاصطلاحية ينظر: بحث بعنوان "إشكالية المصطلح المترجم بين تحديات التقييس واستعارة التصور" لأحمد كروم، الترجمة والمصطلح اللساني (كتاب جماعي)، المرجع السابق، ص35.